الجرعة «3» القاتلة

زيادة مرتقبة لتعرفة الجمارك والضرائب ورفع الدعم عن المشتقات النفطية

باسندوة سخر المال العام تبرعات لحزب الاصلاح والمواطن يدفع الثمن

تعتزم حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة تنفيذ جرعة سعرية بدعوى محاصرة العجز في الموازنة العامة للدولة التي تفاقمت خلال الأشهر الماضية، وأمام هذه التداعيات اجتمع المجلس الاقتصادي الأعلى -السبت الماضي - لمناقشة مشاكل الحكومة الاقتصادية، وليس لتحسين أوضاع ١٣ مليون مواطن يمني فقير يعيش ٨ ملايين منهم على اقل من دولارين في اليوم .

كتب: راشد الحداد

فحكومة الوفاق تعاني من مشكلة اقتصادية لا تزال تداعياتها حتى الآن بعيدة عن المواطن البسيط، ولكنها أقرت تنفيذ جرعة جديدة تعد القاتلة خلال فترة الحكومة تحت مسمى إجراء إصلاحات اقتصادية وشكلت لجنة لوضع مقترحات بشأن تنفيذها.. وبحسب اقتصاديين فإن اتخاذها اصبحت جرعة لهذا ستدمر ما تبقى من استقرار اقتصادي وستدفع باندلاع ثورة يقودها فقراء اليمن، معتبرين ذلك مغامرة غير محسوبة لو طالت الإصلاحات السعرية- التي كشفت عنها الحكومة، السبت الماضي، في اجتماع المجلس الاقتصادي الأعلى- الفقراء والمعسرين وما تبقى من ميسورين وأغنياء، وقد تقضي على ما تبقى من حراك تجاري .

فأزمة الحكومة الاقتصادية التي أفصح عنها وزير المالية، حيث كشف في تقرير عرض على المجلس الاقتصادي عن وجود مؤشرات ومستويات العجز الذي سجلته في الفترة الماضية من العام الجاري؛ نظراً لتراجع الإيرادات العامة بسبب انقطاعات ضخ النفط الخام «مأرب - رأس عيسى» جراء الأعمال التخريبية المتكررة، والتأثيرات الكبيرة لهذا الانقطاع على الاقتصاد والموازنة العامة للدولة، والتي بلغت وفق آخر التقارير الحكومية عن تكبد الخزينة العامة للدولة خسائر مالية تجاوزت ثلاثة مليارات و١٦٦ مليون دولار خلال الفترة الماضية جراء «الاعتداءات» على أنابيب النفط والغاز.

وعلى الرغم من طرح قضية العجز على صندوق النقد الدولي إلا أن الصندوق لم يعط أي مؤشرات لتمويل العجز، وأشار الوجيه إلى أن وزارته بحثت القضية مع صندوق النقد الدولي لإمكانية قيام الصندوق بتقديم تمويل للموازنة عبر البرامج التي يقدمها للدول الأعضاء.

وارتبط مفهوم الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات اليمنية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي حتى اليوم بالجرع الاقتصادية التي تُفاقم الأوضاع الاقتصادية والحياة المعيشية للمواطن وليس العكس، فعلى الرغم من ارتباط الاسم بالإصلاح إلا أن تكرار اقتران الجرع الاقتصادية التي نفذت خلال السنوات الماضية بمفهوم الإصلاحات الاقتصادية أصبح نذر شؤم لدى المواطن اليمني.

ورغم إدراك حكومة الوفاق الوطني ان أية جرعة سعرية في ظل هذه الأوضاع المتردية سيكون لها تأثير سلبي على حياة الفقراء إلا أنها اشترطت أن تراعي تلك الإصلاحات أوضاع الفقراء، حيث أقر المجلس الاقتصادي الأعلى، في اجتماعه السبت، تشكيل لجنة وزارية مكونة من وزراء المالية، والتخطيط، والاتصالات، والثروة السمكية، والمغتربين، ومحافظ البنك المركزي اليمني، وأمين عام مجلس الوزراء؛ لتولي دراسة وإعداد مقترح ببرنامج وطني للإصلاحات الشاملة، اشترطت أن يراعي البرنامج بدرجة أساسية مصالح وأوضاع الشريحة الفقيرة .

فيما لم تحدد اتجاه الإصلاحات السعرية القادمة، والتي من المتوقع أن تُنفذ خلال النصف الثاني من العام الجاري إلا أن هناك مؤشرات تفيد أن هذه الإصلاحات ستطال الجمارك والضرائب ورفع الدعم تدريجياً عن المشتقات النفطية البالغ سنوياً ٢٥٪ من إجمالي الموازنة العامة للدولة.

ووفق المعلومات فإن حكومة الوفاق تعرضت لضغوط من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل رفع الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية كشرط من المؤسستين مقابل تقديم تسهيلات للحكومة التي ناقشت مع صندوق النقد الودلي عملية تمويل العجز المالي حيث تطلب حكومة باسندوة قرضاً من صندوق النقد الدولي مقداره ٢٠٠ مليون دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

وجاء في وثيقة- قيل بأن وزير المالية صخر الوجيه قدمها خلال الشهر الماضي- اعتراف بأن الحكومة سحبت على المكشوف مبلغ ٥٤ مليار ريال لعدم توافر مصادر محلية غير تضخمية لتمويل عجز الموازنة، منوها إلى أن الأمر يتطلب البحث عن تمويل خارجي، والبنك الدولي يشترط القيام بإصلاحات سعرية وترتكز على رفع الدعم الحكومي لأسعار الوقود.. واعتبر مسئولون في حكومة باسندوة أن رفع أسعار الوقود سيعزز من مصداقية الحكومة أمام المانحين الأجانب .

وفي سياق متصل ظهرت بوادر الأزمة المالية التي تعانيها الحكومة إلى العلن مطلع الشهر الجاري حين أوقف البنك المركزي الشيكات الصادرة لعدد من الجهات والوزارات نتيجة تجاوز الحكومة للسحب المتفق عليه، وطالب البنك من مندوبي تلك الجهات تفويض مجلس الوزراء وتلك الجهات لتمنحه الصلاحية لتغطية تلك التعزيزات التي أصدرتها المالية.

وأفاد مصدر مسئول في البنك بأن حكومة الوفاق قد تجاوزت برنامج الحد الأدنى للسحب المقرر، وأكد مصدر مسئول في البنك المركزي اليمني أن الحكومة قد تجاوزت المصرّح لها، كما نص عليه برنامج السحب المقر من قبل وزارة المالية والبنك المركزي اليمني.

كما أكد أن الحكومة ممثلة بعدد من الجهات والوزارات بالدولة قد تجاوزت الحد الأدنى لنسبة ما بعد التجاوز المتفق عليه ما بين الحكومة والبنك المركزي اليمني، فيما يخص سحوبات تلك الجهات التابعة للحكومة، وأنه بحسب الاتفاق السابق وفي حال تجاوز سحب الحكومة لمبالغ إضافية أخرى من البنك المركزي فإنه يقتضي على الحكومة قيامها بإبرام عقد آخر تُمنح بموجبه احتياجاتها من السيولة النقدية الإضافية خاصة بعد تجاوز عدد من الجهات الحكومية لبرنامج السحب المقرر، والذي لجأت وزارة المالية لتغطية نفقات بعض الجهات والوزارات إلى إصدارها تعزيزات إضافية للبنك المركزي، تعتبر خارج إطار البرنامج المتفق عليه مع الحكومة مسبقا، حيث تجاوزت فيه الحكومة الحدود القصوى للسحب المقرر لها، وقد اشترط البنك المركزي اليمني الحصول على موافقة مكتوبة لزيادة السحب الإضافي من قِبل الحكومة، وتفويض البنك المركزي باعتماد لتغطية تلك النفقات لصعوبة تجاوز تعليمات الاتفاق مع الحكومة.

مراقبون : الحكومة ستدمر ماتبقى من استقرار اقتصادي وتفجر ثورة مرتقبة للجياع

مجاعة بالملايين وجرعة

ويتوقع مراقبون ان تكون الجرعة المزمع تنفيذها بمثابة رصاصة الرحمة على آمال الملايين من أبناء الشعب اليمني، سيما وأن تقارير المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني تؤكد أن المجاعة وسوء التغذية الذي تفشى بصورة حادة في اليمن نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.

وأشار آخر تقرير لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة الى أن تدهور الأمن الغذائي في اليمن ناجم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والنقص الحاد في الوقود، وعدم الاستقرار السياسي، ما خلّف وراءه الملايين من الجائعين.

إنجازات جرع باسندوة

وكانت حكومة باسندوة شرعت في تنفيذ جرع محسنة خلال الفترة الماضية تمثلت في فرض حزمة جديدة من الضرائب على بعض السلع، منها تذاكر الطيران والسجائر والهاتف المحمول والأسمنت، حيث وافقت حكومة الوفاق الوطني على مشروع تعديل القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣م؛ بهدف رفع مصدر التمويل القائم من تذاكر السفر بالطيران الداخلي والخارجي إلى ٥٠٠ ريال عن كل تذكرة سفر بدلاً عن عشرة ريالات، وكذا عشرة ريالات عن كل علبة سجائر تُصنع محلياً أو تُستورد بدلاً عن خمسة ريالات، كما تم فرض ضرائب جديدة تشمل ١٠ ريالات عن كل كيس أسمنت يُصنع محلياً عبر المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الأسمنت ومصانع القطاع الخاص، وما يتم استيراده، وإضافة ما نسبته ٠,٥٪ من قيمة استهلاك الهاتف المحمول على جميع المشتركين بنظام الفوترة والدفع المسبق على مستوى الجمهورية، وتضمنت التعديلات -أيضاً- إضافة مواد أخرى من مصادر إيرادية مختلفة لم يعلَن عنها.

ويُذكر أن حكومة الوفاق الوطني أقرت العام الماضي أكبر جرعة سعرية في أسعار المشتقات النفطية حينما رفعت سعر اللتر الديزل من خمسين ريالاً إلى مائة ريال، أي بما يعادل ٢٠٠٠ ريال للدبة، فيما رفعت سعر البنزين من ٧٥ ريالاً إلى (١٢٥) ريالاً، أي بما يعادل ٢٥٠٠ ريال للدبة .

عن المؤتمر نت

حرفيو الروضة في شبوة ينسجون 300 الف (معوز) سنوياً

شبوة/ عادل القباص

< تشتهر مدينة الروضة بمحافظة شبوة بحرفة النسيج الشعبي التي توارثها الآباء والأجداد منذ قرون وحتى اليوم وتعد مدينة الروضة من المناطق الرئيسية والمهمة لإنتاج المعاوز المحلية الشعبية في بلادنا، حيث يبلغ إنتاج المدينة للمعاوز ٣٠٠ ألف معوز سنوياً بمبلغ اجمالي يزيد على ٤٠٠ مليون ريال.

وأوضح الأخ عبدالكريم علي القباص رئيس جمعية الصناعات النسيجية بمديرية الروضة بمحافظة شبوة في تصريحه لـ«الميثاق» ان الجمعية تأسست عام ١٩٧٣م ويبلغ عدد أعضائها (١٥٦٧ عضواً وعضوة منهم ٦٥ ^ من النساء، ويوجد للجمعية فرعان رئيسيان في كلٍ من الدرين بمحافظة عدن ومدينة الشحر بمحافظة حضرموت، وتمارس الجمعية إنتاج المعاوز الشعبية الحرفية اليدوية والنشاط الخدمي يتمثل في توفير مواد الخام الضرورية وقطع غيار النسيج للحرفيين في عموم مناطق الجمهورية.. مشيراً الى أن للجمعية طموحات مستقبلية تتمثل في إنشاء معهد بمحافظة عدن خلال الايام القادمة وذلك لتدريب العاطلين عن العمل على هذه المهمة لتحسين وضعهم المعيشي في ظل هذه الظروف الصعبة، إضافة الى تقديم الخدمات الضرورية للحرفيين في مدينة عدن باعتبار عدن حلقة الوصل تربط جميع محافظات الجمهورية.

وأكد الأخ عبدالكريم علي القباص أن هدف الجمعية هو إحياء حرفة النسيج الشعبي (المعاوز المحلية) ذات الجودة العالية وتحسين حياة الحرفيين والحد من الفقر والبطالة والمساهمة في دعم اقتصاد البلاد الوطني.

وعن المعوقات التي تواجهها الجمعية أشار الى أن من أبرزها انعدام المواد الخام المحلية وضريبة المبيعات على إنتاج الجمعية.

20 مليون عربي بدون عمل بسبب الاضطرابات السياسية

بلغت معدلات البطالة في الدول العربية في بداية عام ٢٠١٢ نسبة ١٦ في المئة، مسجلة زيادة بنسبة ٢ في المئة، مقارنة بعام ٢٠١٠ ، حسب بيانات منظمة العمل العربية. وقال أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية الأحد ١٤ أبريل/ في الجزائر، إن عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية ارتفع إلى نحو ٢٠ مليون شخص في بداية العام الماضي. وعزا مدير المنظمة هذا الارتفاع في معدلات البطالة إلى تراجع الاستثمار وتوقف الإنتاج وظهور مطالب فئوية عطلت الإنتاج، فضلا عن تراجع قطاع السياحة بفعل الاضطرابات السياسية، التي تشهدها المنطقة العربية.

وأضاف لقمان أن الترتيبات السياسية في الدول العربية بعد الربيع العربي طغت على الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية.